

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

صهادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

٥١٥

۵۱۵

محمود فیه ۳۲۱

دفع الاعتساف في تحقيق معنى عبارة الاسعاف
لعبد الكريم الخليفة كان الله
له

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وفيه ثلاث رسائل في الجواب
والله تعالى الموفق للصواب

ملككم مولانا
الطاهر بن
عالم الله
بالمعنى
الاسم

في تحقيق

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النطوط

الرقعة: ٥٠٠
العنوان: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب في تحقيق معنى عبارة الاسعاف
المؤلف: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
تاريخ النسخ: ١٢٦٦
اسم الناسخ: محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب
عدد الأوراق: ٦٤
ملاحظات: ---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي هو أهل الحمد والشكر
 له على ما ظهر من النعم وبطن الصلاة والسلام على سيدنا محمد
 صاحب الخلق العظيم والشرع القويم وعلى أهله وأصحابه وذريته
 وأهل بيته وأحزابهم صلاة وسلاما دائما آمين متلازمين
 ما نأيد الحق بأهلهم ورفع مناره واتصل بجده **وبعد** فالغرض
 على مولانا الذي هو ضياء الأضداد ورفع المنار للفقير
 الشكلا في فهم بعض ما كتب في رسالتكم الشريفة في حل عبارة
 الأسعاف وهي قوله أو لم يذكر في سهم من يموت عن غيره ولد
 شيئا يكون نصيبه راجعا إلى أصل الفلذة فافدتم أن قولكم
 أو لم يذكر إلى آخره مفهوف على ما قبله من قوله وكذا حدث
 الموت على أحد منهم إلى آخره وان التقدير هكذا وكذا حدث
 الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا يعني أو لم يذكر
 في سهم من يموت عن غيره ولد شيئا كان نصيبه منها راجعا إلى
 البطن الذي فوقه ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد وذمتم
 أن صورة ما في الأسعاف أن مات واحد منهم ولم يكن فوقه
 أحد ومسلكتنا المطالبة مات واحد منهم وفوقه غيره فضل
 الله فليس حكمها المسئلة الأسعاف فكان الاستدلال بعبارة

الأسعاف

الأسعاف ليس في محله انتهى وبيان وجه الاشكال انه
 كاللحفي على حكم الشرع ان صاحب الأسعاف يفرض
 صورا في الوقف ينقلها عن الخصاص وعن هلاك ويقتب
 كصورة حكمها الشرعي وكما جاء في الأسعاف من لفظ ولو
 قال فالغرض في الواقع المفروض حسبما افهم ذلك فقوله
 في الأسعاف ولو قال وكذا حوت الموت على أحد منهم
 ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا إلى البطن
 الذي فوقه هذا منتهى قول الواقف المفروض ويؤيد
 ما في الخصاص في هذه المسئلة ولفظه كان نصيبه من
 غلات هذه المصلحة راجعا إلى البطن الذي فوقه
 انتهى ثم ان صاحب الأسعاف بعد حكايته لقول الواقف
 المفروض وهو قوله كان نصيبه منها راجعا إلى البطن الذي
 فوقه قال على وجه الفرض لبيان حال المسئلة المذكورة
 ومات واحد منهم ولم يكن فوقه أحد ولم يذكر في سهم
 من يموت عن غيره ولد شيئا يكون نصيبه راجعا إلى أصل الفلذة
 إلى آخره ويؤيد ما في الخصاص في المظنة ولفظه قلت
 فان لم يكن يعني من الذين فوقهم أحد قال يرجع ذلك إلى
 أصل غلة هذه المصلحة فيخرج مجراها إلى آخره فظهر
 بهذا ان قول صاحب الأسعاف يكون نصيبه راجعا
 إلى أصل الفلذة هو الحكم في صورة ما اذا مات واحد من
 المستحقين ولم يكن فوقه أحد وقد شرط الواقف ان
 من مات عن غيره ولد يكون نصيبه من فوقه وفي صورة
 ما اذا لم يذكر الواقف في سهم من يموت عن غيره ولد
 شيئا وهو محل النزاع في المادته واذا كان كذلك فكيف يقال
 الاستدلال بعبارة الأسعاف ليس في محله وهي نص في الواقع



وظهر ايضا بان ما في الاسعاف من قوله كان نصيبه منها راجعا
الى البطن الذي توفقه وهو حكاية قول الواقف المفروض
وليس هو قول صاحب الاسعاف حتى يكون نصا وحكما في
ان الواقف اذا لم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد شيئا ومات
واحد من المستحقين عن غير ولد ان حصته تكون للبطن الذي
توفقه كما تكون كذلك في صورة ما اذا مات واحد من المستحقين
عن غير ولد وكان توفقه بطن وقد شرط الواقف ان من مات
عن غير ولد يكون نصيبه لمن توفقه فان عود الحصة الى البطن
الذي توفقه في تلك الصورة انما كان بشرط الواقف وبشرط الواقف
في الحادثة لم يذكر الواقف فيه ان من مات عن غير ولد من
المستحقين كان نصيبه راجعا الى البطن الذي توفقه بل سكت
عن حكمه وحيث سكت عنه نفوذ حصته المتوفى عن
غير ولد الى اصل الفلذة وان كان توفت المتوفى عن غير ولد
بطن اعلى منه لاطلاق عبارة الاسعاف وهي قوله او لم
يذكر في سهم من يموت عن غير ولد شيئا يكون نصيبه
راجعا الى اصل الفلذة فانه لم يقيد رجوع السهم الى اصل
الفلذة بعبارة ان لم يكن توفت المتوفى احد بل اطلقت حيث
اطلقت فالمطابق يبقى على اطلاقه ان لم يقم دليل على
تقييده ولا دليل هنا قائم وما وقع في الاسعاف من لفظ
او لم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد الى اخره هو كلام
صاحب الاسعاف نفسه وليس هو من تمام قول الواقف
المفروض الذي اوله وكلما حدث الموت على احد منهم
ولم يترك ولدا ولا نسلا الى اخره فلا يظهر حينئذ قولكم
ان قوله او لم يذكر هو مطلق على لفظ وكلما وان محل قوله
او لم يذكر بعد لفظ ولم يترك ولدا ولا نسلا ووجه عدم

الظهور

الظهور ان المطلق عليه الذي هو لفظ وكلما تمام معناه
يكون بقوله لم يذكر كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي
توفقه لان كان هنا وقعت بجوابا لكلام المكتسبة بسبب
التكريب مع ما للمعنى الشرط المنصوب على الظرفية بجوابها
فاذا عطف قوله او لم يذكر على لفظ وكلما وجعل محله بصر
لفظ ولم يترك ولدا ولا نسلا وقع عطفي او لم يذكر
على ما لم يذكر معناه وفيه ما فيه ولينظر على هذه العبارة
شي اخر وهو ان يكون لفظ لم يذكر مقولا لقال ويكون
المقتضى ولو قال الواقف لم يذكر في سهم من يموت عن
غير ولد الى اخره وهذا غير مقصود ودليل اللزوم ان
العامل في المصطوف عليه هو العامل في المصطوف كما لا يخفى
والذي يظهر ان او لم يذكر قوله او لم يذكر عطفت لم يذكر
على قال من قوله او لا ولو قال فلو الداخلية على المصطوف
عليه الذي هو قال فقد دأخله على المصطوف الذي هو
لم يذكر لان القاعدة ان العامل في المصطوف عليه هو
العامل في المصطوف وبعبارة ما قلناه نص العلامة الشيخ
محمد الملاي شارج تنوير الابصار حيث قال ولو قال وكل
من مات منهم عن غير نسلا كان نصيبه لمن توفقه ولم يكن
توفقه احد او سكت عند يكون راجعا الى اصل الفلذة لا المقتر
الى اخره فان او لم يذكر قوله او سكت مصطوف على قال في عبارة
ولفظ سكت في عبارة هنا هو رد على لفظ لم يذكر في
عبارة الاسعاف هناك فتلخص من هذا التبرير بان
في عبارة الاسعاف مسيلتين المسئلة الاولى هي ما اذا
شرط الواقف ان من مات عن غير ولد تكون حصته
لمن توفقه فأت واحد المستحقين عن غير ولد ولم يكن

فوقه احد فان الحكم الشرعي في هذه الصورة ان
 لقود حصص الموتى عن غير ولد الى اصل الغلة والسيلة
 الاخرى هي ما اذا سكنت الواقف ولم يذكر في صك الوقف
 وقفه حكم من يموت عن غير ولد من المستحقين فامت
 واحد عن غير ولد فان الحكم الشرعي في هذه الصورة
 ايضا ان لقود حصص الميت عن غير ولد الى اصل الغلة
 ولو كان فوق الميت من غير ولد لطن اعلى منه لاطلاق
 عبارة الاسماء كما ذكرناه او لا وهذه السيلة الاخرى
 ليست من نفعات السيلة الاولى بل هي غيرها ومستمدة لها
 فان الاول ذكر الواقف فيها حكم من يموت عن غير
 ولد بان يكون للطن الذي فوقه وهذه الاخرى سكنت
 الواقف فيها عن حكم من يموت عن غير ولد وقد علم الحكم
 فيه الا ان الاول يكون الحكم فيها هو الحكم في الاخرى
 فاصورة ما اذا مات واحد من المستحقين عن غير ولد
 ولم يكن فوقه احد هذا والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 واللام وليس الفرض يكسرنا من هذه الكتابة المقصود
 والجد كما يعلم الله عز وجل بل المقصد تحقيق المعنى المراد
 الذي هو منكم يستفاد فافهموا النظر في هذه الحالة
 وازيلوا عن الغم الكليل اسكنه الله ايد الله بكم الحق واهله
 ورفع بكم مناره ومجده وصلى الله على سيدنا محمد
 وآله وصحبه وذرية واهل بيته وخزبه
 حرر في الثاني والعشرين من ذي الحجة
 سنة ١١٦٦ وكان الفراغ من كتابتها
 في نضو شهر صفر سنة ١١٦٦
 يد عبد السلام البقاعي

تقسيمات

بلغ الاصل



ابرايات الشيخ عبد القادر
 المغني

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين
 وعلى آله وصحبه واتباعه باحسان الى يوم الدين
 وبعد فقد اتصلت بالخاص الرسالة المشتملة على ذلك
 الجواب الايتية على مناسج السداد ومسالك الصواب
 فظفم دفعها في القلوب وانت بما هو فوق المطالب
 قاله يبقياك ثمانا لبارك بتجليل وتكظيم لكن في جزمكم
 بطلحة الاولى من عبارتي الامام الحضاف التي سبقتكم
 في اول الجواب لبيان انه يقتصر في قسمة الغلة على
 خصوص الموجود من اهل البطن الثاني عند انتقاض
 القسمة بانقراض البطن الاول شي اذ لقاها ان يقول
 لادالة فيها على المطالب ولعل فيها دلالة على خلافة
 فان قول الحضاف رحمه الله تعالى انقض القسمة الاولى
 وارد ذلك الى عرد البطن الثاني فانظر جامعهم واتسم
 الغلة على عرد جميعا الى ان قال من قبل ان الامر موكل
 الحقوله وولد وولدكم بما دل على حوله الاموات من اهل
 ذلك البطن المسموم عليه في المرد اما اولاد لان صيغة
 اولاد الاولاد الذين هم عبارة عن البطن الثاني مثلا صاد

عليهم كصدهم ما على الاحياء واما ثانيا فلان المتكبر
 بقوله جميعا رفع نوحهم مجاز ارادة بعضهم وهم الاحياء
 فقط واما ثالثا فلان قوله يولد الامم الحقوله وولد وولد
 ربما انقض فرض الميت من اهل البطن الثاني مثلا بعد
 نقض القسمة حيا فان لم يفرض لم يضره الاول المذكور
 بشر ما الذي اوجب فرض الاموات احياء قبل انقض
 القسمة الاولى هل هو العمل بعموم قول الواقف على اولاد
 الحقوله على ان من مات عن ولد الخ واذ كان كذلك فالقسمة
 الثانية غير نقض الاول لم يضره فيها حتى يفرض البقية
 احياء لم يضره نصيبهم الى اولادهم مثلا عملا بشرط الواقف
 لا يقال الموجب لعدم العمل بهذا الشرط عند نقض
القسمة كون الواجب حينئذ الصريح الى من يجب حقه
 في الغلة لنفسه لقول الحضاف رحمه الله تعالى قلت
 فلم كان هذا القول عندك هو المقول به وتركت قوله
 وكما حدثت على احد خدامي الموت كان نصيبه مردودا الى
 ولده وولد ولده وسنله ابيد ما نسألهوا قال
 من قبل اذا وصرتا بعضهم يدخل في الغلة ويجب حقه فيها
 لنفسه لا بابيه ومنهم من يدخل فيها بابيه فلما وجدنا
 منهم من يجب حقه فيها لنفسه ومنهم بابيه عملنا
 ذلك وقسمنا الغلة على عردهم انتهى ومحل الشبهة
 من عبارته عود الصير في عردهم الى من ياخذ بنفسه
 فلو فرض الاموات من اهل البطن الثاني مثلا احياء
 ففرض نصيبهم الى اولادهم مثلا لكان الاولاد اخذين بابائهم
 لا بانفسهم وهو خلاف ما ذكره الحضاف من ان القسمة
 عليهم من يجب حقه في الغلة بنفسه لا بانقول

فرض الاموات احياء من اهل البطن الثاني مثلا
 ليصادوا الاحياء وتكون القسمة على رؤسهم جميعا انما
 هو كونهم من يجب حقهم في الغلة بنفسهم ليس في نصيبهم
 الى اولادهم مثلا لو قدم حصة خلافة عنهم ومعهما لما كان
 لبايهم حكم قول الواقف على ان مات الخ وليس
 لاولاد من مات من اهل البطن الثالث عند نقض القسمة
 دخل في الاستحقاق على وجه الاستقلال اما ذلك
 لا بايهم اذ هم الذين دخلوا في الغلة ووجب حقهم
 فيها بانفسهم ولو كان الاولاد هم المستحقين على وجه
 الاستقلال لكانت الغلة منقسمة على رؤسهم ورؤس
 من هو في طبقة ابايهم والى باطل فالقدم مثله
 ولذا لم يكن لهم الا ما كان لبايهم وان انكسر على
 الاولاد وقدرت بقول ليس في نصيبهم الخ فقط لما
 عسى ان يقال ان الموت مانع من الاستحقاق فانبت
 لا يستحق مع الاحياء من اهل طبقة فان المنافعة
 انما تتم ان لو لم يكن له خلق نصيب نصيبه اليه
 اما اذا كانت فالعلم بقصد الواقف عموم النفع بوقفه
 يقتضي فرض الميت حيا ليصرف نصيبه للمنفعة عنه
 بتعيين الواقف لا يقال في فرض الاموات احياء
 من اهل البطن الثاني مثلا وصرف نصيبهم الى اولادهم
 مثلا انما لما بطله الخصاف حيث قال قلت
 ويبطل قوله فكلامات واحد منهم كان نصيبه مردودا
 على ولده قال اجل يبطل هذا القول وبطل المذهب
 اليه في قوله وانما يد نصيب من مات منهم وله ولدا وله
 ولدا وله ما قد يعنى من ذلك البطن احد فاذا انقرض

قسمة

قسمة على عدد البطن الذين يلوهم لانا نقول
 منشأ هذا الاعتراض استنباه المعتبر به بالهزيمة في البطلان
 عند نقض القسمة يد له عليه قول الخصاف وكذلك
 كل بطن يقسم الغلة لهم فاما تقسيم على عدد هم ويبطل ما
 كان قبل ذلك اي لو كان الحال عند نقض القسمة يقتضي
 بطلان ما كان قبلها من رد نصيب من مات من اهل
 الطبقة العليا الى ولده واخوته او ذي طبقة فبها
 يقدر المتبدي في قوله ويبطل ما كان قبل ذلك للاشارة
 الى ما بعد نقض القسمة على عدد اهل البطن الثاني مثلا
 الشامل للاموات كقولهم لاهياء يجب فيه العمل بشرط
 الواقف المستفاد بقوله على ان من مات الخ فينقل نصيب
 العمل به نصيب الاموات الى من عينه الواقف في نشر
 قلت واما بعد نقضها فنزوع اعمال قول الخصاف ويؤيد
 الامر له قوله وله ولي وجوب رعاية مشروط
 الواقف التي منها شرط العلوة بعد نقض القسمة اقتضيا
 فرض الميت من اهل البطن الثاني مثلا حيا ونقل نصيبه
 الخاص اليه بعد هذا الفرض الى ولده مثلا فهو هو العمل
 لا الانطال والداعية بحقيقة الحال واما قوله وانما يد
 نصيب من مات الخ فلا اضر منه الا ان الولد او ولد
 الولد اذ لنقل نصيب من فوهم من اهل البطن الاول
 مثلا كان ذلك الانتقال اليهم مغيثا لبقا احد من ذلك
 البطن الذي كان المستقل عنه منه اما ان القسمة ذلك
 البطن فلا يعنى له ذلك المستقل اليه بل يكون على حكم
 ما يقتضيه القسمة على البطن الذي يلي ذلك البطن
 ولا شك ان عدد بقا ذلك النصيب له لا يجب

ان لا يكون له شئ بالحكمة مع اهل البطن الذي ياتي
 ذلك البطن لا يقال في كلام شيخنا الشيخ ابراهيم يري
 في حاشيته على الحاشية ما ياتي في ما قرر ربه من
 تقسيم القسمة عند تقصيرها على جميع اهل ذلك البطن
 المشوم عليه بفرض امواله احياء حيث نقل فيها من
 عبارة الخضاف قوله ولذلك يكون حال البطن الثاني
 كلامات واحده من ردود نصيبه على ولده ما بقي
 من البطن الثاني احده فاذا انقضت القسمة
 وقسمت القسمة على عدد البطن الثالث وكذلك كل
 بطن يقسم القسمة لهم فاما القسم القسمة على عدد هم وانما
 يرث نصيب من مات منهم وله ولد او ولد ولد ما مات
 فترث من ذلك البطن احده فاذا انقضت القسمة
 على عدد البطن الذي يكونهم بشرط ان يكون نصيبه لها
 فهذا صريح في ان ولد الولد اذا اخذ ما يخص حصته
 مع اهل طبقة جده في صورة الواو التي هي عنزلة شجر
 بشرط ان من مات عن ولد او ولد ولد انتقل نصيبه
 اليه ان طبقة الماخوذ عنه اذا فنيت فتمت زمن الحقا
 ولد الولد وصالح الحق لاهل الطبقة التي في جده دون
 لان من اهل الطبقة المازلة فتامله فانه مهم ليرار
 من بنيه عليه انتهى لنا نقول لا منافاة فيه
 لذلك لان لا فهم من قوله يتم زمن الحقا
 ولد الولد لا انتصار زمن الحقا ما انتقل اليه من
 جده وهذا مسلم لان ولد الولد عند نقض القسمة لا
 ياخذ ما كان لجده لان من حصة ما انتقض بل ياخذ
 ما يكون لايه وهو لا يجب ان يكون مساويا لما

قف

كان

كان لجده يا تارة يكون اقل وتارة السرفا لاني فرض
 ابيه حيا وانتقال نصيبه اليه بعد ان زال عنه ما كان
 لجده واما الاستدلال بالثانية من عبارة الخضاف
 رحمه الله تعالى على اثبات المطالب فهو مما لا يكاد
 يصح فان قول الخضاف وانما تقسم القسمة على عدد
 من بقي منهم الخ كالمصريح في ان هذا منه جواب تيتك
 الصورتين اللتين فرضي فيهما موت بعض البطن الاعلى
 فانه تنقض القسمة فيما لم يرد حصة عبارة هذه
 عن اعادة جواب الصورة الثالثة التي فرضي فيها موت
 جميع البطن لعمري واما الاستدلال بقوله العلامة
 الخانق في فتاويه وقسم الربع على من كان موجودا
 فيظفر ان هذا منه حاشية ثالثة السؤال من قوله
 ويريد علم من هو في الدرجة ليعلم لستخافه المحصنة
 من هو في طبقة كاشرة واما الموجودون الان الخ فقد
 افاد ان اهل الطبقات لم يعلم حالهم كما ينبغي واما العلوم
 حال الموجودين في الصورة بين الجواب عليه وهذا مما طرس
 للتصوير وحقيقة العلم عند العلم الجدير بفقهاء الفقهاء
 نقاذي المن عبد السلام البقاعي بن علي طهر من شجرة
 نقلة من مسودة الشيخ الاجل الاكرم مغني بادر الله الحرام
 والخطيب بالمناظر العظام عبد القادر بن
 الشيخ ابي داود بن عبد القادر بن
 المبارك الصديقي كان الله له
 في جميع احواله امين
 يا معي

٢٢

الاجوبة المرفوعة عن الايرادات
الملكية

في جواب ما قيل من ان
الملك لا يملك الا ما
يريد ان يملكه من
الاشياء التي هي في
ملكه من غير ان
يملكها من قبله
فالجواب ان الملك
يملك ما يريد ان يملكه
من الاشياء التي هي في
ملكه من غير ان يملكها
من قبله

في جواب ما قيل من ان
الملك لا يملك الا ما
يريد ان يملكه من
الاشياء التي هي في
ملكه من غير ان
يملكها من قبله
فالجواب ان الملك
يملك ما يريد ان يملكه
من الاشياء التي هي في
ملكه من غير ان يملكها
من قبله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله حق حمده والملازمة والسلام على من لا نبي بعده
 بعد سيرة نبيه وآله وصحبه وذريته وأهل بيته
 وحزبه **وبعد** فقد اتصلت بالمتخلص في محبتكم المادعي مبتدئ
 منكم الكلمات الربيعية والامحات المنيعة وذكرتم بان
 عبارة الامام الخفاف التي اتصلت بكم لادلائها على
 الطائفة وهو تخصيص الموجودين من اهل البطن الثالث
 بالقسمة عند تقضيها بانقرض من البطن الاعلى وافترق بان قول
 الخفاف رحمه الله تعالى نقض القسمة الاولى واراد ذلك
 العدد البطن الثالث فانظر جاهلهم وانقسم القادة على
 عدد هم جميعا الى قوله من قبل ان الامر يؤول الى قوله
 وولد وولد رجا ولدك على دخول الاموات من اهل البطن
 الثالث في المستور عليه في العدد فكان المادعي هذا المسمى
 المقيم بالقسمة على المنحيا والاموات عند نقض القسمة
 لتخصيص الموجودين منهم بها واستند اليهم على ان تلك
 العبارة دالة على دخول الاموات من اهل البطن الثالث
 في العدد المستور عليه بثلاثة وجوه بقولكم اما اوله فان
 صيغة اولاد الاولاد الذين هم عبارة عن البطن الثالث
 مثلا صادقة عليهم كصحة ما على من احيا واما ثانيا فان

الناكبر

الناكبر بقوله جميعا رجا ولدك فقام محاذ ارادة بعضهم
 وهم الاحياء فقط واما ثالثا فالت قول له يؤول الامر الى
 قوله وولد وولد رجا اقضي من عن الميت من اهل البطن
 الثالث مثلا بعد نقض القسمة حيا فانه لو لم يفرق له بعد
 الاول المذكور الى اخى القالات والامحات التي سا ذكرها
 في غضون الكلام على التمام وقد اجبت الكلام في ذلك على
 وجه استظهار الحق **وبعد** فغير تلك العبارة بصرح القول
 في البيان دون الاشارة فاقول **قوله** الامام الخفاف
 انقض القسمة الاولى واراد ذلك العدد البطن الثالث
 فانظر جاهلهم وانقسم القادة على عدد هم الى اخره فانه دلالة
 على الطائفة وهو تخصيص الموجودين من اهل البطن
 الثالث عند نقض القسمة دون الاموات منهم قبل انقرض
 البطن الاعلى وجه الدلالة فيه صواب المراد بالعدد من
 قوله واراد ذلك العدد البطن الثالث العدد الموجود من
 البطن الثالث دون المودع وبشرط ما الى هذا قوله اعني
 الامام الخفاف بعد تلك الكلمات ولذلك كل بطلان
 القلة لهم فاعا تقسم على عدد هم ويبطل ما كان قبل ذلك
قالت فكم كان هذا القول عندك المولايه وتركت قوله
 فكما حثت على احد منهم الموت لان نصيبه مردود الى ولده
 وولد ولده ونسبه ابا اما تاسلوا قال من قبل يا واحدا
 بعضهم يدخل في القلة لنفسه لا بابيه فاما وجه ما منهم من
 يجب حقه في القلة لنفسه اعملا ذلك وتسمي القلة
 عليهم على عدد هم انتهى فكان مفاد هذه العبارة ان المرف
 عند نقض القسمة يكون الى من يجب حقه في القلة
 لنفسه لا بابيه والذي وجب حقه في القلة بنفسه لا بابيه

عند نقض القضية هو الوجود الموجود من اهل البطن
الثاني لان من مات منهم قبل نقض القضية فلا يستحق العلة
حينئذ الوجود ومن منهم لانهم الذين يصرف عليهم
انهم وجب حقهم في العلة بنفسهم عند نقض القضية
فان قيل ما المراد بالبعض الذي يفيد الحذف بقوله فلما
وجرنا بعضهم الى اخره والحال ان جميع الموجودين من
اهل البطن الثاني يدخلون في العلة بنفسهم لا باياهم
عند نقض القضية فالجواب ان المراد بالبعض فيما يظهر هو
ولما ثبت الاخير من البطن الاعلى لانه عوت ابيه ترجح
دخوله في العلة بنفسه على استحقاقه بابيه لان الاستحقاق
بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة
وهذا بلا واسطة وما ليس بواسطة ارجح مما هو بواسطة وما
ابا من تقدم موته في البطن الاعلى فانهم دخلوا في العلة
باياهم تبعا ولم يضيف اياهم قبل انقراض البطن الاعلى
فلما انقرض البطن الاعلى صار دخولهم في العلة بنفسهم
وباياهم على حد سواء فانه وان ترجح استحقاقهم بنفسهم
على استحقاقهم باياهم بواسطة ان الاستحقاق بالنفس
مقدم على الاستحقاق بالاب لكن اخذهم العلة باياهم
يعارض هذا الترجيح فلما وجدنا جهة استحقاقهم متساوية
ووجدنا اولاد الميت الاخير من البطن الاعلى ترجح استحقاقه
بنفسه على استحقاقه بابيه لحاقه عن الحاضر جهة
الاستحقاق بالنفس في جهة ابا من تقدم موته من
البطن الاعلى لاجله وما الاموات من البطن الثاني
قبل انقراض البطن الاعلى فليس من وجب حقهم في العلة
بنفسهم حينئذ اذ استحقاقهم لشي من العلة بنفسهم بشرط

الواقف

الواقف انما يكون بعد انقراض البطن الاعلى وهم بعد
انقراض البطن الاعلى اموات فلا يوصفون بالاستحقاق
واما كونهم يفرضون احياء عند نقض القضية ليدفع نصيبهم
الى اولادهم شيئا في حقيقة في اثنا الكلام واما قولنا القائل
ان قول الامام الحذف من قبل ان الامر يوول الى قوله
وولد ولي رجاء على دخول الاموات من اهل البطن
الثاني في الاستحقاق عند نقض القضية بخلاف لا يدل
قوله من قبل ان الامر يوول الى اخره على دخول الاموات
من اهل البطن الثاني في الاستحقاق وان صرفت عليهم
لفظ ولد ولي لان الامام الحذف انما استشهد بقوله
من قبل ان الامر يوول الى قوله وولد ولي لا
قائمة المدخل على ابطال ما كان قبل نقض القضية من
دفع نصيب كل من مات لولده بسبب نفسه باقطع بذلك
الخراج الابا في نصيب ابايهم وافاد عقب هذا بان
العلة تقسم على عدد من يصرف عليه لفظ ولد الولد
مع كونه وجب حقه في العلة بنفسه وليس الاموات
من اهل البطن الثاني من وجب حقهم في العلة بنفسهم
كما قرناه اولادهم يدخلون في الاستحقاق واما
استدلال القائل بان العبارة دالة على دخول الاموات
بالوجوه الثلاث التي ذكرناها اولادهم بقوله اما قوله
اما اولاد فالان صيغة اولاد الاولاد الذين هم عبارة
عن البطن الثاني صادقة عليهم كصيرتها على الاحياء
بجواب مجرد انه هذه الصيغة صادقة على الاموات
كصيرتها على الاحياء لا يكون موجبا لدخول الاموات
في الاستحقاق لانه قد استغنى عن كلام الامام الحذف

ان المستحق عند نقض القسمة من يصرف عليه لفظ
ولد الولد ومع كونه وجب حقه في العدة بنفسه ومجموع
صرف تلك الصيغة ومع وصف الاستحقاق بالنفس
لا ينطبق الاعلى الاحياء فقط من اهل البطن الثاني دون
الاموات منهم واما قوله واما ثانيا فلان التاكيد بقوله جميعا
دعا رفع يدهم بمجاز ارادة بعضهم وهم الاحياء فقط بمقتضى ادب
التاكيد هنا يمكن انه اراد به مجرد التاكيد فقط لرفع احتمال
ان اداة المخصوص الذين هم الاحياء لان امام الخاتمة الامام محمد
بن مالك قابل باب التاكيد قد يافت لمجرد التاكيد لا لرفع
الاحتمال فيكون هذا من ذلك التيسير بالاشكال واما
ثالثا فلان قوله يولد الامر في قوله وولد ولدى دعيها
افترض فرض الميت من اهل البطن الثاني مثلا بعد
نقض القسمة حيا فانه لم يفرض له يصرف الاول المذكور
فجوابه الاول المذكور صادق بوجود الاحياء من البطن
الثاني لانه يصرف عليهم اولاد اولاد الواقف وان الواقف
آل الميت باقرض البطن الاعلى الذين هم اولاد الواقف
وليس المراد بصرف الاول المذكور وجود جميع اولاد
المراد حين انقراض البطن الاعلى حتى يفرض من مات
منهم حيا حينئذ ليكمل عددهم بل المراد ان الواقف بعد موته
اولاد الواقف يولد الى من يصح رجوعه اليه حينئذ من
اولاد المراد اولاد والذى يصح رجوعه اليه اولاد المراد هم
الاحياء منهم دون الاموات فلا تقتضي عبارة الخصاف
فرض الميت من اهل البطن الثاني قبل نقض القسمة حيا
بعد نقضها واما قوله الثاني بعد هذا ثم ما الذي اوجب
فرض الاموات احيا قبل نقض القسمة الاولى هل هو الا

العمل

العمل بغيره قول الواقف على اولادى الى قوله علم ان
من مات من ولد الخ واذا كان كذلك فالقسمة الثانية
عند نقض الاولى لم يعمل به فيها حتى يفرض الاموات
احياء ليصرف نصيبهم الى اولادهم عملا بشرط الواقف فيجب
الذي اوجب فرض الاموات احيا قبل نقض القسمة
الاولى هو كون اولادك الاموات الذين هم من اولاد
الواقف ثبت استحقاقهم بنفسهم لشي من العدة واما قول
بعد الاستحقاق فلان ذلك فرضنا هم احيا عند القسمة الاولى
ودفعنا نصيبهم الى اولادهم عملا بشرط الواقف وقت اشار
الى ذلك الامام الخصاف بقوله فان قسمت هذه الصفة
سنتين على مولاكم مات بعضهم وترك ولدا او ولداً لم يولد
تقسم العدة بينهم اذا اجابت قال تقسم على عدد اولاد
الواقف الذين كانوا يوم وقف هذا الواقف وعلى كل ولد
حدث له بعد ذلك في اصحاب الاحياء من ذلك المقتضى
وما اصحاب الموت كان تولد من مات منهم على ما شرط الخ
فصيرته مصرحة بان فرض اولادك الاموات احيا عند
القسمة ودعواهم في العدد المقسوم عليه ليصرف نصيبهم
الى اولادهم انما كانت بعد ثبوت استحقاقهم للعدة بنفسهم
بشرط الواقف واما الاموات من اهل البطن الثاني
عن اولاد قبل انقراض البطن الاعلى فلا يفرض صنون احيا
عند القسمة الواقعة بعد نقض الاولى ليصرف نصيبهم الى
اولادهم لعدم ثبوت استحقاقهم بنفسهم لشي من العدة
سبب موتهم قبل ان يستحقوا بالنفس اذا استحقاقهم
بنفسهم لشي من العدة بشرط الواقف انما يكون بعد انقراض
البطن الاعلى وهم بعد انقراض البطن الاعلى اموات فلا

ولد

يوصفون بالاستحقاق ومكان يتناوله الميت من
البطن الثاني من الغدة قبل انقراض البطن الاعلى
هو نصيب ابيه لانصيبه ومكان يتناوله ابن هذا
الميت من البطن الثاني قبل انقراض البطن الاعلى
هو نصيب جده لانصيب ابيه وانقراض البطن
الاعلى انتهى زمن استحقاق ولد الولد مكان يتناوله
عن جده وصار الحق في الغدة لاهل الطبقة التي تلي
طبقة جده وهو ليس منهم بل هو من الطبقة الثالثة
وفق منه على ذلك شيخنا الشيخ ابراهيم يري في
حاشيته على المسبأ والمطالب وهو كلام في غاية
المناسه لا توقف في قبوله وما قيل من ان
استحقاق ابن الابن عن جده انتهى بانقراض البطن
الاعلى لولده ياخذ بعد انقراض البطن الاعلى ما يكون
لابيه فعليه ما فيه لان اثبات الاستحقاق من ابيه
انما يكون بغير حيا عنده نقض القسمة وقد تفرد
من عبارة الخصاص التي ذكرناها اولاً بان لا يفرض
حيا عنده القسمة لزم من مات بعد ان استحققت النصيب
بنفسه بشرط الواقع وهذا غير صادق على من مات
من البطن الثاني عن ولد بعد ابيه قبل انقراض البطن
الاعلى واما قول القائل لانا نقول فرض الاموات
احياء من اهل البطن الثاني مثلاً عنده نقض القسمة
ليعادوا الحيا ويكون القسمة على رؤسهم لكونهم من يجب
حقهم في الغدة بنفسهم ليصرف نصيبهم الى اولادهم مثلاً
لكونهم جبهة خلافة عنهم ومصرفاً لما كان لاجابهم بحكم قول
الواقف على ان من مات الخ فيرد عليه ايراد ان الاولاد

بعد ابيه

منها

منها ان فرض الاموات من المستحقين احيا عنده القسمة
محلها اذا كان الميت مستحقاً للغدة بنفسه كالاستيفاد
من كلام الامام الخفاف واذا كان كذلك فليكن يفرض
من مات من اهل البطن الثاني حيا عنده نقض القسمة
وهو لم يكن معدوفاً من المستحقين لهذه الغدة حين
موتة ففرض منه والمال هذه حيا لا موافقة فيه لما افاده
الخفاف الثاني من ان كون الاموات من اهل البطن
الثاني من يجب حقهم في الغدة بنفسهم الحاضر العبارة
غير ظاهر فانهم كيف يبررون فيجب حقهم في الغدة
بنفسهم ليصرف نصيبهم لاولادهم وهم حيين وصول
الاستحقاق الى اهل طبقتهم اموات والموت مانع من
الاستحقاق واذا امتنع استحقاق لاهل امتنع استحقاق
فمنه ضرورة ثم ان النصيب الذي كان ياخذ من الميت من
البطن الثاني بعد ابيه انما هو نصيب ابيه لانصيبه
ومكان ياخذ من ولد هذا الميت من البطن الثاني بعد
ابيه قبل انقراض البطن الاعلى هو نصيب جده لانصيب
ابيه بالفعل كما ذكرناه انما اذا كان كذلك فاي نصيب
ثبت ابتداءً وبقاءً لهذا الميت من البطن الثاني حتى يدفع
لابيه لكونه جبهة خلافة عنده ومصرفاً لما كان لابيه
بحكم قول الواقف على ان من مات عن ولد الخ فالابن
انما يكون جبهة خلافة عن ابيه في تناول النصيب بعد
تحقق استحقاق ابيه بنفسه للنصيب الذي يعينه
الواقف بقوله فنصيبه لولده اي نصيبه بالفعل يكون
لولده بعد وهذا الميت من اهل البطن الثاني عن ولد له
يثبت له نصيب بالفعل حين موته حتى يدفع لولده

بعد فاذ فرضناه عند نقض القسمه حيا ثم فرضنا
موتة بعد فرضه حيا ودفعنا نصيبه لولده كونه خليفة
كان ذلك النصيب المدفوع للاب نصيب ابيه بالقوة لا
بالفعل لان هذا الاب لم يكن له نصيب بالفعل وقت موته
الحقيقية وقد صرح الحليمي بالمنفعة والمشاغبة بان
لا يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة وانما يحمل
على ما هو بالفعل بمقتضى وضعه الحقيقي للقدم عند الاملاء
على الموضع المجازي وقد حملنا النصيب صاعدا على ما هو
بالقوة حيث فرضنا الاب الذي مات ولا نصيب له
بالفعل حيا عند نقض القسمه واشتباه نصيبا ثم دفعناه
لولده فثبت على هذا النصيب على ما هو بالقوة ودفعه
لولده مخالفة شرط الواقف لان كلامه في دفع نصيب
الاب لولده محمول على ما هو نصيب للاب بالفعل لا
بالقوة واما قول القائل بعد هذا لا يقال فرض الاموات
احيا من اهل البطن الثاني مثلا ومرف نصيبهم الى اولادهم
مثلا اعمال لما ابطاله الحضاف حيث قال ويبطل قوله فكلا
مات واحده منهم لان نصيبه مردودا على ولده قال اجل
يبطل هذا القول الخ بخلافه لا يلزم الحضاف انما ابطال عند
نقض القسمه ما كان عليه عمل اهل البطن الاعلى من دفع
نصيب الميت منهم لولده ولما نصبر د هذا ونحن لم
نقل بان في فرض الميت من البطن الثاني حيا عند نقض
القسمه اعمالا لما ابطاله الحضاف وابطال الاما ذهب اليه
من قوله وانما يريد الخ وليس ذلك حجة لنا في منع فرض
الميت من البطن الثاني حتى يقال ان منس الاعراض
اشتباه المعديه بالمعديه فالامر عيسى مستبدا بالحكمة

ولكننا

ولكننا منع فرض الميت من اهل البطن الثاني قبل
انقراض البطن الاعلى حيا عند نقض القسمه ليدفع نصيبه
لولده لكون الميت المذكور في حين موته قبل نقض القسمه
لم يكن مستحقا للثلاثة بنفسه ولا نصيب له حقيقة حينئذ
وكون الاستحقاق في الحالة بعد انقراض البطن الاعلى
انما هو لمن يجب حقه في الحالة بنفسه والميت من
اهل البطن الثاني قبل نقض القسمه ليس معدودا من
وجب حقه في الحالة بنفسه عند نقضها اذ استحقاقه
للثلاثة بنفسه انما يكون بعد انقراض البطن الاعلى وهو
بعد انقراض البطن الاعلى معدود في الاموات والموت مانع
من الاستحقاق وما قيل هنا بان المانعة انما تتم
ان لو لم يكن له خلف يورث نصيبه اليه اما اذا كان فالعلم
بقصد الواقف عموم النفع بوقوعه بقية فرض
الميت حيا لم يورث نصيبه للمخليفة عنه الخ بخلافه
ان المانعة صانعة فان الابن انما يكون خليفة عن
ابيه بعد ثبوت الاستحقاق للاب بالنفس وحيث
مات الاب قبل ثبوت استحقاقه بنفسه فلا نصيب
له حتى يورث نصيبه للمخليفة عنه واما قول
القائل من ثم قالت واما بعد نقضها فرض ورث اعمال
قول الحضاف ويورث الامر الي قوله وولد ولدي
ووجوب رعاية شروط الواقف التي منها شرط الاملاء
بعد نقض القسمه امتثالا فرض الميت من اهل البطن
الثاني حيا ونقل نصيبه الحاصل بعد هذا الفرض الى
ولده بخلافه ان قول الحضاف ويورث لقوله
وولد ولدي قد تقدم الكلام عليه اولا بانه لا

يوجب دخول الميت من اهل البطن الثاني قبل
 الفراض البطن الاعلى في المتصور عليه من البطن
 الثاني بعد الفراض البطن الاعلى لان الاستحقاق
 بعد الفراض البطن الاعلى مقصور على من يصدر
 عليه لفظ ولد الولد مع كونه وجب حقه في الغلة
 بنفسه وهذا لا يصدر على من مات من البطن
 الثاني قبل الفراض البطن الاعلى فلا تقتضي عبارة
 الخصاف ان يفرض من مات من اهل البطن
 الثاني قبل الفراض البطن الاعلى عند نقض القسم
 حيا لانه بقصر قسم الغلة على الاحياء من اهل البطن
 الثاني تحقق اعمال قول الخصاف ويؤكد الامس
 القول وولد ولدي ولديك في قصر القسم عليهم
 الغلة للعمل بقوله ويؤكد الى اخره وشرط العداوة
 من الوقوف بعد نقض القسم انما يقتضي ان
 يفرض حيا من مات من اهل البطن الثاني عن
 ولد بعد نقضها ونحن لا نمتنع ويدل على ذلك قول
 الخصاف قلت وكذلك يكون حال البطن الثاني
 كلما مات منهم واحد رددت نصيبه على ولده **سأ**
 بقي من البطن الثاني احد فاذا انقرضوا نقضنا القسم
 وقسمنا الغلة على عدد البطن الثالث انتهى واما
 من مات من اهل البطن الثاني قبل الفراض البطن الاعلى
 فلا يقتضي شرط الوقوف ان يفرض حيا عند نقض
 القسم ولا بعد نقضها لانا اذا فرضناه حيا عند النقض
 او بعده وقد صرف عليه انه مات قبل استحقاق الغلة
 بنفسه ودفعت نصيبه لولده ترتيب على ذلك الفرض

والاعطى

والاعطى امرات الاول منها ثبوت الاستحقاق للمعدوم
 وهو ممنوع الثاني مخالفة شرط الواقف اما يعنى
 بالنصيب الذي يدفع للولد بورابيه النصيب الذي
 كان للاب بافضل لا بالقوة وهذا النصيب الذي نسبناه
 للاب بعد فرضه حيا ليس نصيبا له بافضل وانما هو
 بالقوة وليس هذا غرض الواقف وما حمله البعض في
 النصيب على ما هو بافضل والقوة يلزم من استعمال
 اللفظ في صفة وقدره ومجازه وهو لا يجوز عندنا ولا يصل
 في الكلام الحقيقة فان يراد بالنصيب الا ما هو بالفعل
 يقتضي وضعه الحقيقي المقدم عند الاطلاقات على الوجه
 المجازي فيكون حمله في كلام الواقف على ما هو بالفعل
 هو المقدم اللهم الا ان يكون في كلام الواقف ما يدل على
 ان المراد بالنصيب ولو بالقوة فيعمل به كونه من شرط
 الواقف وليس في كلام الواقف في مسيلتنا ما يدل على ما
 هو بالقوة فيصرف تح الى ما هو بالفعل والله اعلم بالصواب
 ويمكن هذا من ان ينس من الكلمات على ان القسم بعد الفراض
 البطن الاعلى على من حيا من البطن الثاني دون الاموات
 وليس الفرضي يامر لان هذه الكتابة النقص **ولقد**
 كما يعلم الامر وجل في القصر تحقيق المعنى المراد الذي هو
 منكم يستغاد ايد الله بكم الحق واحله ورفع بكم
 مناره ومحمد امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وسلم تحريرا في اول جمادى
 الاخر سنة ثلث مئة الف مئة الفين غير المسامحة
 بن علي بن الجعفي في منتقى من
 صفر سنة ٦٦٦ هـ
 الله له والمسلمين

